

مدى فاعلية تحليل القوائم المالية في دقة اتخاذ القرارات لأغراض الاستثمار والائتمان في المصارف السودانية
- دراسة تطبيقية -

The effectiveness of financial statement analysis in the accuracy of decision-making for investment and credit purposes in Sudanese banks - an applied study

د. مهند جعفر حسن حبيب*

¹ أستاذ مشارك جامعة الطائف كلية إدارة الأعمال (المملكة العربية السعودية) وأستاذ مشارك جامعة شندي كلية الاقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال، (جمهورية السودان)، البريد الإلكتروني: mohanadhabib35@gmail.com

تاريخ القبول: 2021/12/23

تاريخ الاستلام: 2021/11/26

ملخص: هدفت الدراسة بشكل أساسي في أظهر الدور الذي يقوم به تحليل القوائم المالية بأعتبرها وسيلة فاعلة للحكم على كفاءة قرارات الاستثمار والائتمان في المصارف السودانية بالتطبيق على مصرف أم درمان الوطني من خلال تسليط الضوء على مفهوم التحليل المالي الأفقي والراسي وبيان أهم النسب المالية في دقة اتخاذ القرارات لأغراض الاستثمار والائتمان في المصرف من خلال تحليل بيانات قائمة المركز المالي من الفترة 2015م حتى 2019م. توصلت الدراسة الى عدد من النتائج كان من أهمها تبين بعد تحليل بيانات قائمة المركز المالي للمصرف ان هنالك علاقة إيجابية للتحليل المالي للقوائم المالية وكفاءة اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية في المصرف وكذلك ارتفاع قيمة الأصول النقدية بصورة كبيرة في المصرف يشير بوجود سيولة وهذا يساعد المصرف في تفادي الوقوع في خطر العسر المالي الفني.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي ؛ القوائم المالية ؛ قرار الاستثمار ؛ قرار الائتمان ؛ المصارف السودانية.

الترميز الاقتصادي **JEL**: M41

Abstract : The study aimed mainly at showing the role played by the analysis of financial statements as an effective way to judge the efficiency of investment and credit decisions in Sudanese banks by applying to Omdurman National Bank by shedding light on the concept of horizontal and vertical financial analysis and clarifying the most important financial ratios in the accuracy of taking Decisions for the purposes of investment and credit in the bank by analyzing the data of the financial position list from the period 2015 AD to 2019. The bank, as well as the significant increase in the value of monetary assets in the bank, indicates the presence of liquidity, and this helps the bank to avoid the risk of technical financial hardship.

Keywords: financial analysis; Financial Statements ; investment decision; credit decision; Sudanese banks..

JEL Classification Codes: M41

1. الإطار المنهجي للدراسة:

1.1 تمهيد :-

يعتبر تحليل القوائم المالية من أهم الأساليب التي يتم الاعتماد في تشخيص الوضعية المالية لاي منشأة الامر الذي يمكن من اكتشاف مواطن الضعف والقوة ، لذلك اصبح تحليل المالي من أهم الوسائل والأدوات التي يعتمد عليها في قراءة وتفسير البيانات الواردة والتي تضمنها القوائم المالية وذلك لما له من دور يلعبه في مجال التخطيط المالي والتنفذ والرقابة وتقويم الأداء في هذه المنشآت مما يساعد في اكتشاف المخاطر ومعالجتها في الوقت المناسب.

تعد القرارات المالية واحدة من أهم المواضيع في المصارف السودانية متمثلة في ادارتها المالية حيث تتمثل في اختيار الهيكل المالي الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقرارات المالية ، حيث يعتبر القرار الاستثماري في اي مجال من القرارات التي لها تأثيراً بالمستقبل لان اتخاذ القرار يعني التخلي عن فرصة بديل لاستثمار راس المال ، لذا لا بد من دراسة البدائل الاستثمارية بصورة جيدة لاتخاذ القرار الاستثماري المناسب. أن القطاع المصرفي له دوراً كبيراً في عملية النمو والتطور الاقتصادي في أي دولة لذلك لا بد من وجود أساليب وأدوات لقياس كفاءة هذا القطاع حتي يعكس حيوية الوضع الاقتصادي لهذه الدولة . تعتبر القرارات الاستثمارية والائتمانية من أهم وأعب القرارات ويترتب على حدوث أي خطأ عن اتخاذ هذه القرارات نتائج خطيرة قد يصعب تصحيحها لذلك تعد أساليب وأدوات التحليل المالي تعتبر عملية دقيقة ومدروسة تسعى الى تعزيز القرارات التي تعتمد على قراءة القوائم المالية سواء كانت المتعلقة بالاستثمار او الائتمان.

1.2 مشكلة الدراسة:-

على الرغم من القوائم المالية المنشورة السنوية التي يقدمها النظام المحاسبي تعتبر المصدر الرئيسي لمتخذو القرار خاصة القرارات الاستثمار والائتمان في المصارف السودانية ، لذلك تعتمد صحة ودقة هذه القرارات على التحليل المالي السليم للبيانات المالية الواردة التي تتضمنها هذه القوائم ، فان ضعف ادراك مديري المصارف السودانية على الأرقام الوارة في القوائم المالية دون استخدام أساليب وأدوات التحليل في تحليلها وتفسيرها يعد المشكلة الرئيسية لهذه الدراسة ، لذلك فأن هذه الدراسة تحاول الإجابة على الأسئلة التالية:

- هل هنالك علاقة بين أسلوب التحليل المالي الافقي ودقة اتخاذ القرارات لأغراض الاستثمار والائتمان في المصارف السودانية ؟
- هل هنالك علاقة بين أسلوب التحليل المالي الراسي ودقة اتخاذ القرارات لأغراض الاستثمار والائتمان في المصارف السودانية ؟
- هل هنالك علاقة بين أسلوب النسب المالية ودقة اتخاذ القرارات لأغراض الاستثمار والائتمان في المصارف السودانية ؟

1.3 أهداف الدراسة:-

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي في اظهار الدور الذي يقوم به تحليل القوائم المالية بأعبائها وسيلة فاعلة للحكم على كفاءة قرارات الاستثمار والائتمان في المصارف السودانية ، كما تهدف ايضاً الى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف بمفهوم واهداف التحليل المالي الافقي في دقة اتخاذ القرارات لأغراض الاستثمار والائتمان في المصارف السودانية.
- تسليط الضوء على مفهوم واهمية التحليل المالي الراسي في دقة اتخاذ القرارات لأغراض الاستثمار والائتمان في المصارف السودانية.
- بيان أهم النسب المالية في دقة اتخاذ القرارات لأغراض الاستثمار والائتمان في المصارف السودانية.

1.4 أهمية الدراسة:-

1.1.4 الأهمية العلمية: تنبع أهمية هذه الدراسة في ان القوائم المالية بوضعها التقليدي لا تمكن متخذ القرار من اتخاذ قرارات اسليمية لذلك لا بد من صياغتها في شكل مؤشرات مالية ، كما انها تعالج موضوعاً حيوياً وهو التحليل المالي للقوائم المالية بأعبائها القاعدة المعلوماتية التي تساعد متخذو القرار في ترشيد القرارات الخاصة بالاستثمار والائتمان من خلال الدور البارز الذي يقدمه التحليل المالي في أظهر جوانب الضعف والقوة وبالتالي مساعدة المدراء ومتخذو القرار في اتخاذ القرارات الصحيحة.

1.2.4 الأهمية العملية: تتمثل في توضيح أهمية التحليل المالي للقوائم المالية في المساعدة في اتخاذ القرارات لأغراض الاستثمار والائتمان في المصارف السودانية ، وكذلك زيادة الثقة بين المتعاملين في المصارف السودانية من أجل تنمية اقتصادية واجتماعية مع توضيح حجم المخاطر التي تواجه المصارف السودانية عند القصور في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والائتمان.

1.5 فرضيات الدراسة:-

- للإجابة على إشكالية الدراسة تم صياغة الفرضية الرئيسية التي تنص على ان هنالك علاقة بين تحليل القوائم المالية ودقة اتخاذ القرارات لأغراض الاستثمار والائتمان في المصارف السودانية ويتفرع عن الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية:
- هنالك علاقة بين أسلوب التحليل الأفقي ودقة اتخاذ القرارات لأغراض الاستثمار والائتمان في المصارف السودانية.
 - هنالك علاقة بين أسلوب التحليل الراسي ودقة اتخاذ القرارات لأغراض الاستثمار والائتمان في المصارف السودانية.
 - هنالك علاقة بين أسلوب النسب المالية ودقة اتخاذ القرارات لأغراض الاستثمار والائتمان في المصارف السودانية.

1.6 منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على مناهج متعددة منها المنهج التاريخي وذلك لاستعراض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة والمنهج الاستقرائي وذلك في تكوين الاطار النظري واختبار الفرضيات ، والمنهج الاستنباطي لتحديد محاور مشكلة الدراسة وصياغة الفرضيات المنطقية في دقة تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات لأغراض الاستثمار والائتمان في المصارف السودانية، والمنهج التحليلي لتحليل القوائم المالية لبنك ام درمان الوطني من الفترة 2015م الى 2019م.

1.7 أدوات ومصادر جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على مجموعتين من الأدوات في اطارها النظري اعتمدت على الكتب والمراجع والدوريات العلمية والرسائل الجامعية والبحث في شبكة المعلومات. وفي اطارها التطبيقي قام الباحث بتحليل القوائم المالية لبنك ام درمان الوطني من العام 2015م الي العام 2019م.

1.8 حدود الدراسة:

- حدود مكانية: بنك ام درمان الوطني.
- حدود زمانية: 2015م - 2019م.
- حدود موضوعية: تحليل القوائم المالية واتخاذ القرارات الأغراض الاستثمار والائتمان.

1.9 تنظيم الدراسة: تتكون الدراسة من الاطار المنهجي والدراسات السابقة والاطار النظري للدراسة والدراسة التطبيقية والخاتمة تشمل على النتائج والتوصيات.

1.10 التعريفات الإجرائية:

- التحليل المالي: عبارة عن مجموعة من الأساليب والإجراءات تمكن من إيجاد مجموعة من العلاقات والمقارنات بين القيم المالية للعناصر التي تتضمنها القوائم المالية لفترةين أو أكثر.
- القوائم المالية: هي عبارة عن قوائم تعكس وضع المنشأة المالي عند لحظة معينة وهي تتكون من جانبين او جانب واحد.
- قرار الاستثمار: هي القرارات التي تتضمن توظيف الأموال في الموجودات المختلفة بنوعها المتداولة والثابتة مع الاخذ في الاعتبار العائد والمخاطرة.
- قرار الائتمان: هي قرارات تبني على أساس الثقة التي توليها طرف لطرف اخر بان يمنحة مبلغاً من المال لاستخدامة في غرض محدد بشروط معينة خلال فترة زمنية معينة.

2. الدراسات السابقة: يستعرض الباحث بعضاً من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث والتي تمكن الباحث من الاطلاع عليها.

2.1 دراسة حبيب ، وإبراهيم (2017م): هدفت الدراسة الى معرفة مفهوم التحليل المالي للمعلومات المحاسبية المنشورة ودورها في ترشيد قرارات الاستثمارية من خلال التعرف على ابعاد التحليل المالي ومزيها وكيفية الاستفادة منه في التنبؤ بالاستثمارات ، توصلت الدراسة الى عدد من النتائج كان من أهمها ان التحليل المالي وسيلة فعالة واداة لاتخاذ القرارات وترشيدها لانه يساعد المستثمر على تشخيص الوضع المالي للمنشأة والكشف عن سياستها والظرف التي تمر بها، خرجت الدراسة بعدد من التوصيات كان من أهمها زيادة الاهتمام بالمعلومات التي تفيد في التعرف على المخاطر والاستثمار في الأوراق المالية.

2.2 دراسة محمد أحمد (2017م): هدفت الدراسة على التعرف على موثوقية المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي والتعرف على دور القرارات الرشيدة في الحد من مخاطر التعثر المالي ، توصلت الدراسة الى عدد من النتائج كان من أهمها توفير معلومات محاسبية ذات أهمية وفائدة تؤدي الى ترشيد قرار منح الائتمان ، خرجت الدراسة بعدد من التوصيات كان من أهمها البحث على نقاط الضعف في السياسة الائتمانية ورسم سياسات ائتمانية سليمة بما تتضمنه من ضوابط منظمة.

2.3 دراسة رضا واخرون (2017م): هدفت الدراسة في التعرف على طرق القرارات الاستراتيجية وخاصة القرارات المالية منها المؤثرة بصفو مباشرة على المؤسسات الاقتصادية بأعطائها أهمية بالغة ودور اقتصادي فعال، توصلت الدراسة الى عدد من النتائج كان من أهمها التأكد على دور التحليل المالي من خلال دراسة دراسته لمحتويات القوائم المالية وتشخيصها لاستنباط القرار الملائم ، خرجت الدراسة بعدد من التوصيات كان من أهمها الاهتمام بالتشخيص والتحليل المالي لمختلف الوظائف وخصوصاً في حلة القيام بالاستثمار.

2.4 دراسة السراطوي وحسان (2019م): هدفت الدراسة الى إبراز دور التحليل المالي كأداة لتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية ومعرفة وضعها المالي ان كان جيداً أم لا مع تسليط الضوء على جوانب القوة والضعف واتخاذ القرارات التصحيحية ، توصلت الدراسة الى عدد من النتائج كان من أهمها اعتمدت جميع الشركات محل الدراسة على أدوات التحليل المالي باتخاذ العديد من القرارات المالية كزيادة حجم الاستثمارات وزيادة حجم خطوط الإنتاج ، خرجت الدراسة بعدد من التوصيات كان من أهمها التركيز على أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لانه يوضح نقاط الضعف والقوة ويساعد المديرين في اتخاذ القرارات.

2.5 دراسة زين ومحمد (2020م): هدفت الدراسة الى بيان مدى أهمية أدوات التحليل المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية في سوق الخرطوم للأوراق المالية من خلال التعرف على دور التحليل المالي باستخدام النسب المالية في توفير المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرار الاستثماري الصائب، توصلت الدراسة الى عدد من النتائج كان من أهمها ان استخدام التحليل الاتجاهي للتقارير سوق الخرطوم للأوراق المالية له أهمية كبيرة في تقييم أداء السوق ، خرجت الدراسة بعدد من التوصيات كان من أهمها توفير التحليل الفني للقوائم المالية يساعد المستثمرين في اتخاذ القرار الاستثماري.

2.6 دراسة مالية (2021م): هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على التحليل المالي كأداة للتحليل وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة مع أبرز أهمية في مجال اتخاذ القرارات في الشركة لمعرفة الدور الذي يلعبه التحليل المالي في اتخاذ القرارات الهامة ، توصلت الدراسة الى عدد من النتائج كان من أهمها أن التحليل المالي يوفر كماً هائلاً من المعلومات التي تساعد في الكشف على الوضعية المالية للشركة ومعرفة نقاط القوة والضعف فيها ، خرجت الدراسة الى عدد من النتائج كان من أهمها يجب الاهتمام أكثر بنائج التحليل المالي لما يوفره من معلومات دقيقة حول الوضعية المالية.

التعقيب على الدراسات السابقة: من وجه شبه الدراسة مع الدراسات السابقة في بعض المتغيرات مثل التحليل المالي والتحليل المالي للمعلومات المحاسبية المنشورة ، كذلك التشابه في بعض ابعاد المتغيرات مثل ترشيد القرارات الاستثمارية وقرار الائتمان المصرفي ، كذلك التشابه في بعض النتائج التي توصلت اليها الدراسة . من أوجه الاختلاف تفرد هذه الدراسة باختيار بعض المتغيرات بحسب الحدود الموضوعية مثل ترشيد قرارات الاستثمار والائتمان في المصارف السودانية كذلك من أوجه الاختلاف التفرد بذكر بعض النتائج والتوصيات في هذه الدراسة والتي لم تذكر في الدراسات السابقة على حد اطلاع الباحث مما جاء في الدراسات السابقة عن طريق الاطار النظري لبعض المتغيرات التي ذكرت في هذه الدراسة.

3. الاطار النظري للدراسة:

3.1 المحور الاول التحليل المالي:

● **مفهوم التحليل المالي:** تختلف مفاهيم التحليل المالي باختلاف المنهج العلمي المتبع ويمكن إعطاء مجموعة من التعاريف تتمثل فيما يلي يعتبر التحليل المالي أنه مجموعة العمليات التي تعني بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمنشأة وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن الاستفادة منها في الحكم علي مركز المنشأة المالي وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات ، وتساعد أيضاً في تقييم أداء المنشأة وكشف انحرافها والتنبؤ بالمستقبل (الرغبني ، 2000م: ص157)، كما يعرف ايضاً أنه عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة لمؤسسة ما لأجل الحصول علي معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل (كراجة واخرون،

2000م:ص141) كما عرف بأنه فهم وتفسير وقراءة القوائم المالية للمؤسسة بهدف تحديد العوائد المالية ومستوي المخاطر للأصل ، و حساب النسب التحليلية من القوائم المالية وتفسير هذه النسب لمعرفة الاتجاهات كأساس للقرارات الإدارية(نعيمه ، 2007م:ص43) دراسة القوائم المالية بعد تبويبها باستخدام الأساليب الكمية ، وذلك بهدف إظهار الارتباطات والعلاقات بين عناصرها والتغيرات التي تجري علي هذه العناصر وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد علي دراسة وضع المنشأة من الناحية الائتمانية والتشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المنشأة وتقديم المعلومات لكافة الأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات السليمة(هندي ، 2005م:ص12) مما سبق يرى الباحث ان التحليل المالي عبارة عن عملية يتم من خلالها اكتشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول القوائم المالية للمشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية الأنشطة المالية والتشغيلية للمشروع وذلك من خلال المعلومات المستخرجة من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقويم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات الصحيحة.

● **أهمية التحليل المالي:** لا شك أن أهمية التحليل المالي تتبع من أهمية هذه الدراسة الاقتصادية والإدارية والمحاسبية في السنوات الأخيرة حيث يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمشاريع المختلفة بغض النظر عن طبيعة عملها ، ليمد متخذي في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة ، كذلك يساعد التحليل المالي لتقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع ولتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع ، كما يساعد في التخطيط للمستقبل لأنشطة المشروع ، كما يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للوحدات الاقتصادية لإقامة المشاريع ولتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع ، كما يساعد في التخطيط للمستقبل لأنشطة المشروع (حبيب ، 2020م:ص58) مما سبق يرى الباحث ان التحليل المالي يعتبر أحد مهام المدير المالي في المنشآت المختلفة ويساعد في أداء مهامه بشكل فعال وتستخدمه الجهات المسؤولة في المصارف التجارية عند منحها التسهيلات المصرفية لعملائها حيث يوضح مدى قدرة العملاء علي الوفاء بالتزاماتهم المترتبة علي التسهيلات الائتمانية المختلفة .

● **أهداف التحليل المالي:** ويهدف التحليل المالي إلى توفير البيانات ومعلومات تخدم أهداف جميع الأطراف التي لها مصالح مالية لدى المشروع ومن زوايا متعددة ذلك بهدف تحديد جوانب القوة ومواطن الضعف ما يساعد على ترشيد قرارات هذه الأطراف المختلفة في المركز المالي للمشروع كما يهدف التحليل المالي إلى إظهار للجوانب الآتية حيث يساعد على تحديد المركز المالي والائتماني للمشروع، كما يساعد في التعرف على القدرة الاستثمارية للمشروع ويهدف إلى تحديد مدى كفاءة سياسات التمويل وأيضاً يهدف إلى تحديد القدرة الإيرادية للمشروع كذلك يعمل على تقييم المركز التنافسي للمشروع ، واستنباط بعض المؤشرات التي توفر لإدارة المشروع أدوات التخطيط والرقابة المالية وتقييم الأداء، ويعمل على تقييم قدرة المشروع على الاستمرارية، كذلك يساعد في التنبؤ بمستقبل المشروع من حيث تحديد مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها وبالتالي معرفة الإجراءات المناسبة لتجنب إفلاسها وإنقاذ الملاك من خسائر محتملة(الشديفات، 2001م : ص 94). مما سبق يرى الباحث ان اهداف التحليل المالي تتمثل في بيان وضع الشركة المالي بصورته الحقيقية وتحديد قدرة الشركة على الاقتراض وجدولة ديونها من الفوائد كذلك الحكم على كفاءة المنشأة وتحديد مواطن الضعف والقوة في المنشأة واتخاذ القرارات السليمة.

● أساليب التحليل المالي:

التحليل المالي الأفقي: يتم في هذا النوع من التحليل دراسة الاتجاه الذي يتخذه كل بند من بنود القوائم المالية محل التحليل وملاحظة مقدار التغيير سواء بالزيادة أو النقصان خلال فترة التحليل والتي تمتد لأكثر من سنتين ماليتين متتاليتين حيث تعبر السنة الأولى سنة أساس بالنسبة للبند محل التحليل وتنسب إليه قيم البند في السنوات التالية لتلك السنة (فضل الله، 2007م:ص86).

التحليل المالي الراسي: يتم في ظل هذا النوع من أنواع التحليل المالي التحليل رأسياً من قمة القائمة المالية محل التحليل إلي قاعدتها لبيان العلاقة بين بنود القائمة المالية الواحدة حيث يتم اعتبار بعض الأرقام في القوائم المالية كأساس تنسب إليه كل بند من بنود الأصول علي حدة (الحكيم، 2017م:ص46).

تحليل النسب المالية :تعتبر النسب المالية من أنواع التحليل المالي الواسعة الانتشار وذلك بسبب تعدد الأغراض التي تخدمها بالنسبة لمستخدمي البيانات المالية في اتخاذ القرارات ، ويتم اشتقاقها عن طريق تحديد العلاقة بين بند وآخر من بنود القوائم المالية(الشيخ ، 2008م:ص29)

- 3.2 المحور الثاني القوائم المالية:** تعد المشروعات العديد من القوائم المالية ، منها أساسية يجري إعدادها بصورة منتظمة ودورية لتحقيق أهداف المحاسبة المالية ووفقاً للقوانين المرعية وتوصيات المنظمة المهنية وهي:
- **قائمة المركز المالي:** تمثل قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) صورة مفصلة للوضع المالي للشركة عند نشرها وتشمل قائمة المركز المالي علي أصول الشركة (موجوداتها) وخصومها (مطلوباتها) وحقوق مساهمها مما يعطي فكرة واضحة عن قيمتها الدفترية (Vernon,1990 : P 516).
 - **قائمة الدخل:** تعد قائمة الدخل أيسر للفهم وقل تعقيداً من قائمة المركز المالي ومع ذلك فهي أكثر أنواع القوائم المالية تحليلاً ، ويعزي ذلك إلي أنها تفصل في مصادر ربحية الشركة بناءً علي أدائها من بيع منتجاتها أو تقديم خدماتها أو عوائد استثماراتها وتفسير ذلك فإن قائمة الدخل توضح كمية العوائد الداخلة للشركة من مبيعاتها (الإيرادات) وكمية الأموال الخارجة منحها لتغطية تكاليف هذه المبيعات (المصروفات) ولا تقتصر قراءة قائمة الدخل علي خصم إجمالي المصروفات من إجمالي الإيرادات ، فالشركة بشكل عام لديها أكثر من مصدر من مصادر الإيرادات وأنواع عديدة مختلفة من المصروفات ، وتوضح الشركة في بيان قائمة الدخل بالتفصيل المصادر المختلفة لإيراداتها ومصروفاتها التي لا تعكس صورة واضحة حول أداء الشركة (Carey and Musa,1990 :P21).
 - **قائمة التدفقات النقدية:** تعد قائمة التدفق النقدي من أهم القوائم المالية لأي شركة مساهمة حيث توضح بالتفصيل حجم التدفقات النقدية الداخلة إلي الشركة والخارجة منها ، وتوضح مصادر الأموال النقدية وما شابها وسبل إنفاقها علي بنود التشغيل والاستثمار والتمويل . وتقدم قائمة التدفق النقدي بشكل أوضح تفاصيل دقيقة حول مصادر النقد المتوفرة للشركة وطبيعة استخدامها علاوة علي ذكر إيضاحات عن أرصدة الشركة من النقود أو الأصول القابلة للتحويل السريع إلي نقد (Horne,1995:P759).
- 3.3 المحور الثالث قرارات الاستثمار والائتمان:**
- **قرارات الاستثمار:** يعتبر قرار الاستثمار أهم و أصعب و اخطر القرارات التي تتخذها الإدارة بالمشروع فهي ذات تأثير على بقائه واستمراره ونموه ولا تقتصر هذه الاستثمارات على الأصول الثابتة فقط وإنما أيضا الزيادة في الأصول المتداولة والمترتبة على الاستثمار (حنفي،2008م:ص222). عرف القرار الاستثماري بأنه ذلك القرار الذي يتطلب قدراً من الأموال تخاطر بها المنشأة إذا ما قبلت اقتراحاً استثمارياً(جمال،2008:ص143). كما تم تعريفه بأنه مجموعة من الموارد المالية التي ينتظر أو يتقرر إنفاقها في سبيل الحصول على مجموعة الموارد الرأسمالية المرغوبة في الزمان والمكان وتوفير إمكانية استقلالها تحقيقاً لا غرض أو الأغراض التي خصصت من أجل تحقيقها (الزبيدي،2001م:ص35). كما تم تعريفه القرار بأنه القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بديلين على الأقل والمبني على مجموعة من دراسات الجدوى التي تسبق عملية الاختيار(عبد العزيز،2006م:ص125). مما سبق يرى الباحث أن القرار الاستثماري هو تلك الأموال الخاصة باستثمار الفائض من الأموال في أي من أوجه النشاط الاستثماري المختلف بغرض المحافظة على رأس المال المستثمر وتحقيق أرباح من ذلك الاستثمار.
 - **أهمية القرار الاستثماري:** يعد القرار الاستثماري في الأوراق المالية من أهم القرارات التي تتخذها الإدارة المالية بالمنشأة وذلك لما يترتب عليها من التزامات مالية بمبالغ كبيرة نسبياً لأجل طويلة يصعب معها التنبؤ بمآلتها، كما تضح أهمية الاستثمار من لارتباطه المباشر بنجاح المنشأة في المستقبل وذلك فعالية ما يتم إقرار المشروعات الجديدة على أعلى مستوى سواء مستوى الشركة أو البنك بل أن لكثير من الشركات تنشئ إدارة لدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية الجديدة(الماحي،2011م:ص229). مما سبق يرى الباحث أن أهمية قرارات الاستثمار تكمن في كونه يجنب المستثمر سواء كان فرداً أو شركة من الوقوع في الاستثمارات ذات المخاطر العالية أو العديمة الجدوى الاقتصادية.
 - **أهداف قرارات الاستثمار:** تحقيق العائد الملائم إذ إن هدف المستثمر من توظيف أمواله تحقيق عائد ملائم وربحية مناسبة يعملان على إستمرار المشروع ، إذ إن تعثر الاستثمار مالياً يدفع بصاحبه إلى التوقف عن التمويل وربما تصفية المشروع بحثاً عن مجال أكثر فائدة ، لذا فإن هدف الشخص الذي يرغب بتوظيف أمواله هو تحقيق الأرباح المناسبة بعيداً عن الخسارة ، والمحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع وذلك من خلال المفاضلة بين المشاريع والتركيز على المشاريع ذات المخاطرة القليلة تحسباً للخسارة ، لذا يسعى المستثمر إلى المحافظة على رأس المال الأصلي ، وإستمرارية الدخل وزيادته إذ يهدف المستثمر إلى تحقيق دخل مستمر بوتيرة معينة في ظل المخاطرة حفاظاً على إستمرارية النشاط الاستثماري ، وضمان السيولة اللازمة فالنشاط الاستثماري بحاجة إلى تمويل وسيولة جاهزة لمواجهة التزامات

العمل (صيام، 2003م:ص25). يرى الباحث أن الهدف الأساسي من القرار الاستثماري هو الحصول على العائد من تلك الاستثمارات والذي يساهم في المحافظة على رأس المال الأصلي بالنسبة للمستثمر .

- **قرارات الائتمان:** يعتبر قرارا الائتمان شكلاً من اشكال التمويل بكافة انواعه سواء كان تمويل قصير الاجل او طويل الاجل او متوسط الاجل والمستخدم غالباً في نشاطات مختلفة مثل قطاع التجارة او الصناعة او القطاعات الخدمية (الدباس، 2013م:ص15)، يعرف قرار الائتمان بأنة الثقة التي يوليها لشخص ما سواء كان طبيعياً أم معنوياً بأن يمنحه مبلغ من المال بنأ على طلبه (خطيب، 2004م:ص4) كما يعرف ايضاً بأنه العملية التي يرتضي البنك بمقتضاها مقابل فائدة أو عمولة محددة ان يمنح فرداً او شركة بنأ على طلبه في الوقت نفسه او بعد وقت محدد تسهيلات في صورة أموال نقدية او أي صورة أخرى (الزغبى، 2000م:ص80)، لذلك اصبح موضوع التحليل الائتماني من الموضوعات الشاغلة للنشاط المصرفي وللعاملين فيه بشكل عام ، وذلك للتعرف على الجوانب الإيجابية وتعزيزها وكذلك جوانب القصور وتقديم المقترحات على تلافيها بما يساهم في ترشيد عمليات الاقتراض المصرفي (عفانة، 2018م:ص14). مما سبق يرى الباحث ان الائتمان له أهمية حيث انه يمثل العائد المتولد عنه يمثل المحور الرئيسي لليرادات.
- **أهمية قرار الائتمان:** تزداد قرارات الائتمان أهمية ويتعاطم دوره في المصارف خاصة وزيادة الطلب عليه فقد اصبح ينظر اليه كونه منظومة تزود الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بالاموال اللازمة للحصول على أكبر عائد بأدني حدود من التكلفة وبالطبع يسع المفهوم ليشمل إضافة للقروض جميع التسهيلات مثل خطابات الضمان والبيع التاجيري والاعتمادات المستندية وغيرها من التسهيلات الائتمانية وبالتالي كان لابد من وجود سياسة مكتوبة تنظم عملية منح الائتمان وتكون منتهج لادارة المصرف وتوجيهاته الائتمانية وتحقيق أهدافه (فلاح، 2003م:ص126).

4. الدراسة التطبيقية:

1.4 إجراءات الدراسة التطبيقية:

- **أسلوب جمع البيانات:** بغرض تحليل البيانات واختبار الفرضيات ثم الحصول علي مجموعة من البيانات المالية وغير المالية، وذلك من خلال الزيارات التي قام بها الباحث لبنك امدرمان الوطني ومن خلال الطواف علي الأقسام المختلفة بالبنك، حيث تمثلت البيانات المالية في قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية للفترة من (2015-2019) كما تمثلت البيانات غير المالية في السياسات والمبادئ وغيرها من المعلومات التي حوتها الإيضاحات المتممة المرفقة كجزء لا يتجزأ من القوائم المالية.
- **الملاحظات الشخصية:** حيث أسهمت الزيارات المتعددة للبنك في تكوين العديد من الأفكار لدي الباحث من خلال اطلاعه علي التقارير والسجلات لدي البنك.
- **تحليل البيانات:** بغرض اختبار الفرضيات قام الباحث باستخدام العديد من طرق التحليل المالي وذلك بغرض الوصول إلي مؤشرات تفيد في اختبار فرضيات الدراسة حيث تمثلت طرق التحليل المالي في نسب النمو حيث تمكن الباحث من خلال المقارنة لكافة البنود المالية الواردة في القوائم المالية للفترة من (2015 حتى 2019) حيث تمكن الباحث من الوقوف علي معدل نمو الودائع تحت الطلب ومعدل نمو الودائع الادخارية ومعدل نمو حقوق أصحاب الاستثمار، ومعدل نمو رأس المال المدفوع ومعدل نمو الإيرادات والمصروفات التشغيلية والمخصصات والأرباح. نسب السيولة حيث تمكن الباحث من الوصول إلي نسبة التداول ونسب السيولة السريعة وبمقارنة تلك النسب للفترة من (2015-2019) أمكن الوقوف علي تطور تلك النسب خلال تلك الفترة. ونسب الربحية حيث تمكن الباحث من الوصول إلي نسبة هامش مجمل الربح ونسبة هامش صافي الربح ونسبة العائد علي إجمالي الأصول، والعائد علي أموال الملكية وبمقارنة تلك النسب خلال الفترة محل الدراسة (2015-2019) أمكن الوصول إلي تطور تلك النسب خلال تلك الفترة. ونسب النشاط حيث تمكن الباحث من الوقوف علي معدل دوران إجمالي الأصول ومعدل دوران الأصول الثابتة ومعدل دوران الأصول المتداولة ومعدل دوران الذمم، ومن خلال المقارنة بين تلك النسب خلال الفترة محل الدراسة، أمكن للباحث الوصول إلي تطوير تلك النسب. و نسب الدائنية حيث تمكن الباحث من معرفة أموال الغير إلي أموال الملكية والقروض طويلة الأجل إلي إجمالي القروض والي إجمالي أموال الملكية، وبمقارنة تلك النسب خلال الفترة محل البحث تمكن الباحث من الوقوف علي تطور تلك النسب. والتحليل المالي الافقي والراسي حيث تمكن الباحث من إجراء

مقارنة لقائمة المركز المالي للفترة من (2015-2019) وكذلك قائمة الدخل ومن خلال ذلك تمكن الباحث من الوقوف علي نمو كافة البنود التي تشملها تلك القوائم.

- **صدق وثبات البيانات:** البيانات التي تحصل عليها الباحث مصدق عليها من قبل مجلس إدارة البنك وهيئته الرقابية الشرعية ومرفق خطابات وتقارير تلك الجهات مع القوائم المالية كما إن البيانات تم تدقيقها بواسطة مراجع خارجي وبواسطة ديوان المراجعة القومي مع إرفاق تقارير تلك الجهات مع القوائم المالية مما أضفي عليها المصداقية، كما أن القوائم قد تم إعدادها وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.
- **تحليل بيانات الدراسة التطبيقية:** سوف يتم في هذا المحور التركيز على تحليل لقائمة المركز تحليل أفقياً للفترة من (2015 إلى 2019م).

جدول رقم (1) التحليل الأفقي الإتجاهي لقائمة المركز المالي - (2015 - 2019م) الأرقام بالمليون جنيه

البيان	2019م	2018م	2017م	2016م	2015م
الموجودات					
النقد و صافي حكمه	43373	53843	12788	5700	5237
ذمم البيوع المؤجلة	16683	14458	9244	4685	4302
الاستثمارات قصيرة الأجل	8959	4497	3609	4012	3640
الموجودات الأخرى	1768	1119	1436	497	285
أصول تحت التنفيذ	87	71	9	54	39
صافي الموجودات الثابتة	2962	1032	941	342	230
الموجودات غير الملموسة	632	-	-	-	-
إجمالي الموجودات	75622	75530	28358	15574	13990
المطلوبات و حقوق الملكية المطلوبات					
الودائع الجارية	25308	20126	7850	3905	2904
الودائع الادخارية	2479	3051	1605	881	615
ذمم دائنة	5009	4127	1785	1446	1751
مطلوبات أخرى	2392	2391	1101	715	698
إجمالي المطلوبات	35250	29695	12342	6948	5970
حقوق أصحاب الاستثمارات المطلقة	32896	42460	13872	7009	6552
حقوق الأقلية	66	41	0	0	0
حقوق الملكية					
رأس المال المصرح به (مليار و مئتان مليون جنيه)	-	-	-	-	-
رأس المال المدفوع	1340	1340	1000	800	800
الاحتياطيات	3846	649	503	381	311
أرباح مبقاة	2223	1343	640	434	358
إجمالي حقوق الملكية	7409	3333	2143	1615	1469
اجمالي المطلوبات و حقوق الملكية	75622	75530	28358	15574	13992
الحسابات النظامية	24455	34029	7902	6531	4607

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات القوائم المالية 2021م

من الجدول رقم (1) يلاحظ الباحث الارتفاع المستمر لكافة بنود الأصول والخصوم بقائمة المركز المالي للفترة من 2015 – 2019 وهذا يدل على تنامي أنشطة البنك المختلفة ، وسوف نقوم بتحليل هذا الارتفاع من خلال التحليل الأفقي (الاتجاهي) و ذلك لسد حاجة المستثمرين الداخلية و الخارجية للمعلومات التي تتصف بالخصائص النوعية للمعلومات و التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم الخاصة بالاستثمار والائتمان، و ذلك من خلال المعلومات الناتجة عن تحليل القوائم المالية و ذلك لترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية في بنك أم درمان الوطني، و ذلك من خلال العدد الذي تلعبه الشركات المساهمة سواء كانت بنوك أو مؤسسات في اسواق المال في التنمية الاقتصادية على المستويين المحلي و القومي و بالتالي تتطلب افصاح محاسبين عن المعلومات المحاسبية للأنشطة الاقتصادية من خلال معرفة الدور الذي يلعبه تحليل القوائم المالية في ترشيد قرارات الاستثمار والائتمان في المصارف السودانية ، و انعكاس عملية التحليل المالي على جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية للشركات المساهمة التي تتداول اسهمها في بنك أم درمان الوطني و توضح العلاقة بين التحليل المالي و كفاءة القرارات الاستثمارية والائتمانية في بنك أم درمان الوطني و كذلك العلاقة بين المعلومات المحاسبية المنشودة و عملية ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية. يلاحظ الباحث الارتفاع المستمر لكافة بنود الاصول و الخصوم بقائمة المركز المالي للفترة من 2015 الى 2019 و هذا يدل على تنامي أنشطة البنك المختلفة، مما يؤكد صحة الفرضية الأولى التي تنص على ان هنالك علاقة بين أسلوب التحليل الافقي و قة اتخاذ القرارات لأغراض الاستثمار والائتمان في المصارف السودانية.

جدول رقم (2) التحليل الراسي لقائمة المركز المالي للفترة من (2015 – 2019) سنة 2015 كسنة أساس

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
الموجودات					
النقد و صافي حكمه	100%	108,8%	244,2%	1028,1%	828,2%
ذمم البيوع المدينة	100%	108,9%	214,2%	336,7%	387,7%
الاستثمارات قصيرة الأجل	100%	110,2%	991%	123,5%	246,1%
الاستثمارات طويلة الأجل	100%	108,9%	127,2%	186,7%	695,3%
الموجودات الأخرى	100%	174,3%	503,8%	392,6%	620,3%
أصول تحت التنفيذ	100%	138,4%	23%	182%	223%
اجمالي الموجودات	100%	111,3%	202,6%	539,8%	540,4%
المطلوبات و حقوق الملكية					
الودائع الجارية	100%	134,4%	270,3%	693%	873,5%
الودائع الادخارية	100%	143,2%	260,9%	496%	403%
ذمم دائنة	100%	82,6%	157,7%	235,6%	286%
اجمالي المطلوبات	100%	102,4%	206,7%	497,4%	590,4%
حقوق اصحاب الاستثمارات المطلقة	100%	117,1%	211,7%	497,4%	590,4%
حقوق الأقلية	0	0	0	100%	160,9%
حقوق الملكية					
رأس المال المصرح به	-	-	-	-	-
رأس المال المدفوع	100%	100%	125%	167,5%	167,5%
الاحتياطيات	100%	122,5%	162,1%	208,6%	123,6%
ارباح مبقاة	100%	121,2%	178,7%	375,1%	620,9%
اجمالي حقوق الملكية	100%	109,9%	145,8%	226,8%	504,3%
اجمالي المطلوبات و حقوق الملكية	100%	111,3%	202,6%	539,8%	540,4%
الحسابات النظامية	100%	141,7%	171,5%	738,6%	530,8%

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات القوائم المالية 2021

من الجدول رقم (2) يلاحظ الباحث إرتفاع النقد و صافي حكمه من 100% عام 2015 الى 108,8% في عام 2016 حتى وصل 1028% في عام 2018 و هذا يدل على تحسين السيول لدا البنك، كما يلاحظ الباحث إرتفاع نسبة ذم البيوع المدينة من 100% في عام 2015 الى 387,7% في عام 2019 مما يدل على توسع أنشطة البنك في مجال التمويل بصيغه المختلفة ، كما يلاحظ الباحث إرتفاع نسبة الأصول تحت التنفيذ مما يشير الى التوسع الافقي للبنك من خلال انتشار الفروع تحت الانشاء، يلاحظ الباحث الإرتفاع المستمر في نسبة الودائع لأجل و الودائع الادخارية مما يدل على زيادة ثقة المتعاملين مع البنك، كما يلاحظ الباحث إرتفاع نسبة اجمالي المطلوبات و حقوق اصحاب الاستثمار المطلقة مما يدل على التحسن الكبير في الدفع المالي لدى البنك و مقدرته غى استثمار اموال الغير و هذا يشير الى إرتفاع ربحية البنك بسبب انخفاض تكلفة اموال الغير مقارنة بأموال الملكية. مما يؤكد صحة الفرضية الثانية التي تنص على ان هنالك علاقة بين أسلوب التحليل الراسي ودقة اتخاذ القرارات لأغراض الاستثمار والائتمان في المصارف السودانية.

جدول رقم (3) نسب السيولة

النسب	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة السيولة العادية	1:2,198	1:2,07	1:2,07	1:2,42	1:1,95
نسبة السيولة السريعة	1:0,87	1:0,82	1:1,03	1:0,59	1:0,04

المصدر: إعداد الباحث من خلال بيانات القوائم المالية 2021م.

بلا حظ الباحث أن نسبة السيولة العادية ظلت في حدود معقولة للفترة من 2015 و حتى 2018 اذ اقتربت من النسبة المثالية 1:2 و لكنها تجاوزتها بصورة قليلة في كل الأعوام الثلاثة الأولى اما في عام 2018 فقد كان التجاوز كبيراً مما يعنى وجود أموال عاطلة أما في عام 2019 فقد انخفضت النسبة عن 2 أما نسبة السيولة السريعة فقد انخفضت عن الواحد صحيح في كل الأعوام و بصورة متناقصة عدا عام 2018 مما يعنى أن معظم الأموال عبارة عن ذم مدينة مما قد يعرض البنك لمخاطر تعثر تحصيل الأموال.

جدول رقم (4) نسب الربحية

النسبة	2015	2016	2017	2018	2019
معدل العائد على الاصول	%3,2	%3,6	%3,2	%2,7	%2,6
معدل العائد على أموال الملكية	%30,5	%35,5	%41,8	%60	%26,8
حافة مجمل الربح	%64,5	%45,4	%53,5	%76,1	%53,1
حافة صافي الربح	%41	%37,8	%41,8	%56,2	%39,6

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات القوائم المالية 2021م

من الجدول رقم (4) يلاحظ الباحث التغيير الكبير في نسبة العائد على الأصول إذ بلغت 3,2% و 3,6% و 3,25% و 2,7% و 2,6% على التوالي للأعوام 2015 الى 2019م، كذلك يلاحظ الباحث إرتفاع مستمر في معدل العائد على أموال الملكية لسبب إرتفاع نسبة الديون في الأموال المستمرة و معروف أن عائد الديون منخفض مقارنة مع عائد أموال الملكية. ويلاحظ الباحث إرتفاع مستمر في نسبة حافة مجمل الربح للفترة من 2015 الى 2018 مع انخفاض في عام 2019م، كما يلاحظ إرتفاع حافة صافي الربح في عامي 2017 و 2018 مقارنة مع عامي 2015 و 2016 و انخفاض النسبة في عام 2019 مقارنة مع الأعوام السابقة.

جدول رقم (5) نسب الديون

النسبة	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة الديون طويلة الأجل إلى أصول الملكية	1: 4,45	1: 4,33	1: 6,47	1: 12,7	1: 4,43
الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الديون	0,52	0,50	0,52	0,58	1,34
الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول	0,46	0,45	0,48	0,56	1,34

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات القوائم المالية 2021 م

من الجدول (5) يلاحظ الباحث أن نسبة الديون طويلة الأجل تفوق أموال الملكية و أن النسبة في تزايد مستمر من عام 2015 الى 2018 مع انخفاض في العام 2019 و هذا يعنى أن البنك قد لا يتمكن من سداد الديون طويلة الأجل. كما يلاحظ الباحث أن نسبة الديون طويلة الأجل إلى اجمالي الديون ظلت متقاربة في حدود 50% مع إرتفاع طفيف في عام 2018، تزايد هذه النسبة قد يشير الى مخاطر عدم سداد الديون و

لكنها مفيدة من حيث الدفع المالي مما يتطلب الموازنة بين هذه النسب و مراعاة السداد. ويلاحظ الباحث أن نسبة الديون طويلة الأجل إلى اجمالي الأصول ارتفعت باستمرار خلال الفترة من 2015 الى 2016 بالرغم من أن النسبة تعني ارتفاع نسبة الدفع المالي و التي تؤدي الى ارتفاع الربحية لكنها قد تشير الى مخاطر عدم الوفاء بالديون طويلة الأجل.

جدول رقم (6) نسب النشاط

النسبة	2015	2016	2017	2018	2019
معدل دوران إجمالي الأصول	0,06 مرة	0,08 مرة	1,59 مرة	0,03 مرة	0,04 مرة
معدل دوران الأصول الثابتة	4,2 مرة	3,6 مرة	1,7 مرة	2,5 مرة	1,3 مرة
معدل دوران الأصول المتداولة	0,07 مرة	0,08 مرة	0,06 مرة	0,03 مرة	0,05 مرة
معدل دوران الذمم المدينة	0,22 مرة	0,27 مرة	0,18 مرة	0,18 مرة	0,22 مرة

المصدر: إعداد الباحث من واقع القوائم المالية 2021م

من الجدول اعلاه رقم (6) يلاحظ الباحث أن إرتفاع معدل دوران الأصول في الفترة من 2015 الى 2017 و انخفاضها في عامي 2018 و 2019. كما يلاحظ الباحث انخفاض مستمر في معدل دوران الأصول الثابتة بسبب زيادة قيمة الأصول و التي نشأت من الزيادة المستمرة للأصول تحت التنفيذ. ويلاحظ الباحث تأرجح نسبة معدل دوران الأصول المتداولة زيادة و انخفاض بقيمة قليلة. كما يلاحظ الباحث ارتفاع معدل دوران الذمم المدينة في عام 2016 عن عام 2015 و انخفاض المعدل في عامي 2017 و 2018 إذ بلغ خلال العامين 0,18 مرة ثم إرتفع مرة أخرى خلال العام 2019. مما يؤكد صحة الفرضية الثالثة التي تنص على ان هنالك علاقة بين أسلوب النسب المالية ودقة اتخاذ القرارات لأغراض الاستثمار والائتمان.

5. الخاتمة: تشمل على النتائج والتوصيات :

أولاً: النتائج: من خلال الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية توصل الباحث الى النتائج الآتية:

- هنالك علاقة إيجابية للتحليل المالي للقوائم المالية وكفاءة اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية في المصرف.
- هنالك علاقة إيجابية للتحليل المالي لافقي والتنوؤ بالاستثمارات بصورة دقيقة في المصرف.
- هنالك علاقة إيجابية بين أسلوب التحليل الراسي وتوفير معلومات لاحتياجات المستثمرين تساعد متخذو القرارات في تقويم القرارات الاستثمارية والائتمانية.
- هنالك علاقة إيجابية بين أسلوب تحليل القوائم المالية حسب الاتجاهات (التحليل الافقي) ومعرفة الوضعية المالية في المصرف.
- ارتفاع قيمة الأصول النقدية بصورة كبيرة في المصرف تشير لوجود سيولة وهذا يساعد المصرف في تفادي الوقوع في خطر العسر المالي الفني.

ثانياً: التوصيات: على ضوء النتائج التي تم التوصل اليها يوصي الباحث بالآتي:

- العمل على إيجاد نسب قطاعية تستخدم كمعايير مثالية للمصارف يقوم بأصدارها البنك المركزي السوداني وتكون بمثابة معايير للمصارف .
- ضرورة اخضاع الموظفين القائمين بأمر التحليل المالي في المصرف لدورات تدريبية خاصة في مجال الاستثمار وإدارة الائتمان والمخاطر على أكثر الوسائل الحديثة في مجال التحليل المالي.
- انشاء اقسام خاصة بالتحليل المالي بالمصارف السودانية يوجد بها أفراد مؤهلين ومتخصصين يقومون بعملية التحليل المالي.
- ادخال مناهج للتحليل المالي بالجامعات والمعاهد العلمية السودانية تقوم بتدريس برامج حاسوب متقدمة في مجال التحليل المالي.

قائمة المراجع:

1. الزغيبي، هيثم محمد ، الإدارة والتحليل المالي ، (الاردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، 2000م).
2. عبدالحليم كراجه وآخرون ، الإدارة والتحليل المالي أسس - مفاهيم - تطبيقات ، (الاردن ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2000م).
3. أشباح نعيمة ، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية ، (الجزائر: رسالة ماجستير غير منشورة ، تخصص تسيير المؤسسات ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير ، جامعة محمد يخضر بسكرة ، 2007م).
4. هندي، منير شاکر محمد ، دور التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ، ط2، (الاردن : دار وائل للنشر ، 2005م).

5. مهند جعفر حسن حبيب ، أساليب التحليل المالي ودورها في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات العامة السودانية - دراسة تطبيقية (الجزائر ، مجلة البديل الاقتصادي ، مجلد 7 العدد 2 ، 2020م).
6. فضل الله ، أحمد هاشم وموسي ، تحليل البيانات المالية ، (السودان: منشورات جامعة السودان المفتوحة ، 2007م).
7. الحكيم ، سليمان حسين ، تحليل القوائم المالية - مدخل صناعية القرارات الاستثمارية والائتمانية ، (سوريا : دار مؤسسة رسلان ، 2017م).
8. الشيخ، فهمي مصطفى، التحليل المالي ، (رام الله : دار مؤسسة التمويل للنشر والتوزيع ، 2008م).
9. الدباس ، حسان ، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف العاملة في سوريا -دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة في سوريا (سوريا: رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد جامعة حلب ، 2013م) .
10. جمال ، خالد ، معايير التقارير المالية الدولية، (الاردن: إثراء للطباعة والنشر والتوزيع ، 2008م).
11. الزيري ، حمزة محمود ، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، ط2، (الاردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 2001م).
12. عبد العزيز ، سمير محمد ، اقتصاديات الاستثمار والتمويل- التحليل المالي، (مصر: مركز الإسكندرية للكتاب، 2006م).
13. الماحي، عادل على بابكر ، دور النسب المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية ،(الجزائر: مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية العدد3، المجلد6، 2011م).
14. صيام ، أحمد زكريا، مبادئ الاستثمار ، (فلسطين: مكتبة جامعة غزة للبنات ، 2003م).
15. خطيب، منال، تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على احد المصارف التجارية السورية (سوريا: رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد ، جامعة حلب ، 2004م).
16. عفانة، محمد كمال، إدارة الائتمان المصرفي، (الاردن ، دار اليازوري للطباعة والنشر والتوزيع، 2018م).
17. قلاع، حسن حسين والدوري ، مؤيد عبد الرحمن ، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجية معاصرة (الأردن: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع ، 2003م).
18. حبيب، مهند جعفر حسن وأبراهيم ، إبراهيم محمد أحمد ، دور التحليل المالي للمعلومات المحاسبية المنشورة في ترشيد القرارات الاستثمارية في سوق الخرطوم للأوراق المالية -دراسة ميدانية (السودان:مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية ، 2017م).
19. محمد احمد ، تسنيم عبد الرحمن محمد، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات في منح الائتمان المصرفي والحد من مخاطر التعثر بالمصارف السودانية،(السودان: رسالة ماجستير في المحاسبة ، كلية التجارة جامعة النيلين، 2017م).
20. رضا، زهواني وخير الدين، وضيف فائزة وبوعافية، سمير ، دور الإدارة المالية في صنع القرارات المالية قرار التمويل والاستثمار وتوزيع الأرباح ،(الجزائر :مجلة العلوم الإدارية والمالية ، المجلد 1 العدد1 ، 2017م).
21. مالية، سليمة ، تقييم استخدام أدوات التحليل المالي في ترشيد عملية اتخاذ القرارات دراسة تطبيقية للتحليل المالي على المؤسسة ايلوصوي ، (الجزائر: مجلة المنهل الاقتصادي ، المجلد 4 العدد 2 ، 2021م).
22. السرطاوي، عبد الفتاح سعيد وحسان ، عادل عيسى ، التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية في فلسطين دراسة حالة شركات الادوية المدرجة في بورصة فلسطين ما بين 2010م -2017م ،(الجزائر :مجلة العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 4 العدد2، 2019م).
23. زين، مصطفى محمد ومحمد، عاصم حسن ، أهمية استخدام أساليب التحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية خلال الفترة 2014م - 2018م،(عمان: مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية ، المجلد 4 العدد 10 ، 2020م).
24. حنفي ، عبد الغفار ، إستراتيجية الإدارة المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، (مصر ، المكتب العربي الحديث الناشر ، 2008م) ،

25. Vernon am, Accounting Theory, Ed2, (New York , John Wiley and sons, 1990) .

26. Omar L. Carey and Musa M.H., The Essentials of Financial Management , (New Jersey : Research and Education Association , 1990).

27. Horne , C.J. Financial Management and policy , (London :McGraw – Hill , Ten edition , 1995).